INF

INFCIRC/451
15 July 1994
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: ENGLISH

الوكالة الدولية للطاقة الذرية
نشرة اعلامية

بلاغان مؤرخان في ٢ و ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ واردان من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

بناء على طلب البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يعمم على جميع الدول الأعضاء في الوكالة النصان المرفقان لبلاغين برقيين مؤرخين في ٢ و ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ وردا الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الادارة العامة للطاقة الذرية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وكانت الأمانة قد تلقت هذين النصين قبل انسحاب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من الوكالة.

94-02647
107-1

الملحق ١

برقية من مدير ادارة العلاقات الخارجية بالادارة العامة للطاقة الذرية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

السيد برونو بيلود
نائب مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤

عزيزي السيد بيلود

أشير الى برقيتكم المؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤.

وأشعر بالأسف لكون الخيارات التي اقترحها جانبكم في تلك البرقية جاءت من حيث طبيعتها تكرارا لموقف سابق يتعلق بانتقاء وتأمين قضبان الوقود.

ان انتقاء وتأمين قضبان الوقود يندرجان، أسوة بأنشطة التحقق من اكتمال التقرير البدئي المتعلق بالمواد النووية، في نطاق الأنشطة التفتيشية المحددة الغرض.

ونحن الآن في وضع فريد يتمثل في تعليق تنفيذ انسحابنا من معاهدة عدم الانتشار.

ومن ثم لا يمكننا أبدا أن نسمح بانتقاء وتأمين قضبان الوقود اللذين يندرجان في نطاق الأنشطة التفتيشية المحددة الغرض.

أما ما لا يسعنا أن نأخذه الا بكل جدية فهو انكار أمانة الوكالة -في برقيتكم- قانونية وموضوعية وضعنا الفريد علما بأنه حقيقة وضعنا الفريد علما بأنه حقيقة واقعة.

ان وضعنا الفريد ناجم عن التهديد النووي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وعن تحيز أمانة الوكالة، لكنه ليس وضعا أردناه بأنفسنا خدمة لأي غرض ذاتي.

واذا استمرت أمانة الوكالة في فرض عمليات تفتيشية بموجب اتفاق الضمانات، اعتمادا على الضغط ودون مراعاة لحقيقة وضعنا الفريد فانه لن يسعنا الا أن نتخذ تدابير حاسمة ردا عليها.

وفي الوقت الراهن تجرى عملية تفريغ القلب على نحو يكفل الحفاظ على الامكانية التقنية لاجراء قياسات لاحقة لقضبان الوقود، مفترضين في ذلك أن وضعنا الفريد سيزول.

وتجرى عملية تفريغ القلب وفقا لاجراءاتنا المحددة، وتسجل جميع مراحلها تسجيلا صحيحا في سجلات المحاسبة والتشغيل.

ورغم عدم توصلنا الى اتفاق أثناء المشاورات التي جرت في بيونغ يانغ في شهر أيار/مايو الماضي، فاننا نقوم بتحميل أربع قنوات لكل أنبوب آخذين بعين الاعتبار الكافي متطلبات الوكالة؛ كما اننا نسجل بيانات وثائق المحاسبة والتشغيل تيسيرا لعملية التحقق اللاحقة من جانب الوكالة، علما بأن هذه الوثائق غير ضرورية للمشغلين.

ومن ثم يمكن في أي وقت استرجاع أرقام قنوات قضبان الوقود الموجودة في كل أنبوب وكذلك استرجاع وضع القضبان داخل قنوات الوقود.

وتلك هي طريقة التفريغ الوحيدة المعقولة حيث أثبتت التجارب التي أجريت في الوضع الراهن جدوى استخدامها العملي.

وتبين جميع الحقائق أن الامكانية التقنية محفوظة بحيث يتسنى للوكالة أن تتحقق -عندما يزول وضعنا الفريد- من عدم حدوث تحريف للمواد النووية الموجودة في قلب المفاعل.

وأثناء مشاورات بيونغ يانغ شرحنا للوكالة بالتفصيل امكانية اقتراحنا العلمية والتقنية.

وقد أقر مبعوثو الوكالة بامكانية اقتراحنا النظرية، ووعدوا بابلاغنا بنتائج دراستهم اياه بعد عودتهم الى فيينا.

ومن ثم كان من المفترض بطبيعة الحال أن ترد الوكالة على اقتراحنا ردا قائما على دراسته العلمية والتقنية.

الا ان أمانة الوكالة تعجلت باحالة تقريرها الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة استنادا الى تقييمها المجحف لاقتراحنا ودون أن تدرسه مكتفية باصدار حكم سياسي مسبق عليه، وذلك حتى قبل عودة الفرقة التشاورية الى فيينا.

ومن ناحية أخرى اذا بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يعمد هو الآخر على نحو غير معقول الى حث جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية -من خلال البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن- على عدم مواصلة عملية التفريغ الا وفقا لمتطلبات الوكالة.

وكل ذلك يذكرنا بحملة الضغط التي شنتها علينا الوكالة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن نتائج عملية التفتيش التي جرت في شهر آذار/مارس الماضي.

وهذا يبين بوضوح أن أمانة الوكالة ليست قادرة على حل قضيتنا النووية حلا عادلا. وانما هي قادرة على مواصلة تحقيق الغرض السياسي الأخر الرامي منذ البداية الى خنقنا وفقا للسيناريو الموضوع مسبقا.

ان موقفنا بشأن حل القضية النووية من خلال الحوار ثابت لم يتغير.

ونحن نعتقد أن أمانة الوكالة هي التي اقترحت لحسن الحظ اجراء هذه المشاورات عن طريق تبادل البرقيات.

وينبغي للوكالة أن تقدم ردا علميا تقنيا تفصيليا على اقتراحنا. نظرا لأن فرقة الوكالة التشاورية قد وعدت بأنها ستدرس طريقتنا الرامية الى الحفاظ على الامكانية التقنية لاجراء قياسات لاحقة على قضبان الوقود وبأنها ستخطرنا بنتائجها.

واذا قدمت الوكالة تعليقا بناء بشأن اقتراحنا المشار اليه آنفا فسنستعرضه بعناية.

ونحن نتوقع منكم ردا ايجابيا.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام.

شوى يونغ سان
مدير ادارة العلاقات الخارجية
بالادارة العامة للطاقة الذرية
في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

الملحق ٢

برقية من مدير عام الادارة العامة للطاقة الذرية
في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
بيونغ يانغ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤

الى: السيد هانز بليكس
مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا، النمسا

عزيزي السيد بليكس

إنني أشعر ببالغ الأسف لتوصلك إلى "استنتاج متسرع" بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تتمكن من إعطاء أي تأكيدات بشأن حدوث أي تحريق للمواد النووية، مدعية بأن الإمكانية التقنية لقياس قضبان الوقود الأساسية في وقت لاحق ستضيع في محطة الطاقة النووية التجريبية التي تبلغ قدرتها خمسة ميغاواط.

لقد وافقنا، قبل بضعة أيام، على اقتراح نائب المدير العام للوكالة بشأن التشاور عن طريق تبادل الرسائل التلكسية فيما يتعلق بحملة التزود بالوقود. وطلبنا من الوكالة أن تزودنا برد علمي وتقني على الطريقة التي اقترحناها والتي تحافظ على الإمكانية التقنية لقياس قضبان الوقود في وقت لاحق.

ومع ذلك، فإنكم لم تردوا حتى الآن على اقتراحنا، وأحلتم إلى مجلس الأمن تقريرا غير معقول شوهت فيه الحقائق، ويتحدث عنا بشكل مسيء كأننا لم نرد حتى الآن على رسالة الوكالة (S/1994/656، المرفق).

وعلاوة على ذلك، فإن القضية التي لابد من اثارتها هنا تتمثل في أنكم قد تجاهلتم وضعنا الفريد القائم على تعليق انسحابنا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية بوضعنا الفريد هذا. ولهذه الأسباب، وافقنا على التفتيش من أجل استمرارية المعلومات المتعلقة بالضمانات. وحتى الآن فإن الوكالة لم تجر عمليات التفتيش الروتينية والمخصصة بموجب اتفاق الضمانات فحسب، بل أيضا عمليات التفتيش من أجل استمرارية المعلومات المتعلقة بالضمانات.

وفي الوقت الراهن، تجري حملة التزود بالوقود أيضا بوجود مفتشي الوكالة وتحت اشراف الوكالة واحتوائها على أساس المبادئ المذكورة أعلاه. واعترف أيضا مفتشو الوكالة الموجودون أثناء عملية التزويد بالوقود، بأنه لا يوجد أي تحريق للمواد النووية من المفاعل. وفيما يتعلق بالتحقق من تاريخ العمليات الأساسية الذي ادعته الوكالة، فإن هذه المسألة سيتم حلها إذا ما أزيل وضعنا الفريد.

ملحوظة: أعدت الترجمة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، نيويورك.

ونقوم حاليا بحملة التزويد بالوقود بطريقة تكفل إمكانية قياس قضبان الوقود في وقت لاحق، على افتراض أن وضعنا الفريد ستتم إزالته. وتجري عملية تصريف الوقود على أساس كل قناة على حدة وكل مجموعة قنوات على حدة بالتسلسل، وقد تم تصريف ٤٠ قضيبا من ٤ قنوات في انبوب واحد. وتحفظ كل عمليات التصريف الأساسية، بما في ذلك أعداد تصريف الأنابيب والقنوات وتسلسل القضبان في قناة ما وموقع الأنابيب في برك الوقود المستهلك، في سجلات المحاسبة والتشغيل من قبل المشغلين ومفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية كل يوم. ويبين ذلك أن عملية التزويد بالوقود تجري بطريقة تكفل إمكانية إعادة تشييد قنوات قضبان الوقود وتسلسل القضبان في القناة، عند الاقتضاء. وقد ثبتت ملاءمة طريقة الاحتفاظ بالإمكانية التقنية للقياس في وقت لاحق ليس نظريا فحسب، بل أيضا من الناحية التجريبية.

وهذه هي الطريقة المعقولة الوحيدة التي تناسب وضعنا الفريد. كما أن جميع الحقائق تشير إلى أن الوكالة يمكن أن تتحقق مما إذا كان قد تم تحريق المواد النووية من المفاعل في الماضي، في الوقت الذي يزال فيه وضعنا الفريد.

ومع ذلك، فقد ورد في تقاريركم إلى مجلس إدارة الوكالة ومجلس الأمن أن "أي قياس في المستقبل لذلك الوقود لن تكون له قيمة عملية لأنه يتم على أساس سجلات المشغلين التي لا يمكن التحقق منها وكذلك لأنه لا يمكن إعادة بناء الشكل العام لقضبان الوقود في القنيات الجوفية. وهذا يبين أنكم لستم مهتمين، فيما يبدو، بإيجاد حل عادل لقضيتنا النووية"، وفقا لرأيكم السياسي المتحيز المحدد سلفا.

وتبين تجاربنا العملية من عمليات التفتيش التي قامت بها الوكالة فيما مضى أنه كلما قبلنا عمليات تفتيش الوكالة بأقصى قدر من حسن النية والسخاء، كلما وضعت الوكالة عراقيل مصطنعة أمام الحل لقضيتنا، مما زجنا في حالة خطيرة، وذلك بفرض شرط غير معقول علينا في كل وقت.

وقد أوضحنا موقفنا بشكل جلي أثناء اجتماع المجلس في شباط/فبراير ١٩٩٣، ألا وهو أن أوجه التضارب يمكن توضيحها إذا ما قامت الوكالة بالتحقق من قضبان الوقود من الأساس أثناء حملة التزويد بالوقود. بيد أن أمانة الوكالة اعترضت في ذلك الوقت على اقتراحنا، مدعية أن أوجه التضارب لا يمكن حلها بهذه الطريقة، وحملت المجلس على اعتماد قرار يتعلق بالقيام بعملية تفتيش خاصة لموقعين عسكريين عاديين.

وبعد عملية التفتيش التي أجريت في آذار/مارس الماضي، أحالت أمانة الوكالة إلى مجلس الأمن مسألة "أنشطة التفتيش غير المكتملة"، مدعية أنها لا غنى عنها بالنسبة للوكالة لأخذ مسحات مجهرية من منطقة وحدات القياس المغلقة للبلوتونيوم وإعداد خرائط المسح الجيمي في المبنى ٣ في المختبر الكيميائي الإشعاعي للتحقق من عدم حدوث أي تحريق للمواد النووية، عند عودة فريق مفتشي الوكالة الذي أنجز أنشطة استمرارية المعلومات.

وعندما سمحنا للوكالة بالاضطلاع بـ "أنشطة التفتيش غير المكتملة" بصفة استثنائية، أبلغتنا الوكالة هذه المرة بأنها لا غنى عنها لقياس قضبان الوقود من الأساس، وهو أمر سبق أن رفضته الوكالة في الماضي.

ومن ناحية، قام فريق مفتشي الوكالة بإلغاء الاتفاق بشأن العينات الموجودة في المحفوظات لتوضيح أوجه التضارب أثناء عملية التفتيش السابقة، ومن ناحية أخرى، قال إنه لا غنى عنه لقيام الوكالة بإجراء "تفتيش استثنائي لموقعين عسكريين عاديين" للتحقق من عدم حدوث أي تحريق للمواد النووية.

ويبين ذلك أن أمانة الوكالة لا تزال تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها العدوانية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتمثلة في جعل مواقعنا العسكرية العادية مكشوفة واحدة تلو الأخرى بحجة التفتيش.

إن التطور الجاري في حملة التزويد بالوقود يشبه حملة الضغط التي بدأتها الوكالة في عام ١٩٩٢ عندما اختلقت "أوجه تضارب" غير موجودة على أساس معلومات استخبارية مقدمة من طرف ثالث وفرضت علينا ما يطلق عليه "التفتيش الاستثنائي لموقعين عسكريين عاديين" استنادا إلى "أوجه التضارب".

إنني أعتقد أن هذه الأعمال غير المعقولة من جانب الوكالة أحداث لم يسبق لها مثيل في تاريخ الضمانات. وأود أن أذكركم بأنه لم يسعنا، لهذه الأسباب، إلا أن ننسحب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام الماضي.

وفي ضوء ما سبق، ليس أمامنا إلا أن نتشكك في إمكانية حل قضيتنا النووية عن طريق مزيد من المشاورات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد قامت أمانة الوكالة مؤخرا بوضع عراقيل أمام أنشطتنا النووية العادية المتعلقة بعملية التزويد بالوقود في بداية الحملة، وذلك في تجاهل متعمد لوجود فريق مفتشي الوكالة. وقامت، من ناحية أخرى، بوضع عقبة أخرى، حاليا، في سبيل ايجاد حل مريح لقضيتنا النووية عن طريق التوصل إلى استنتاج متسرع يفيد بأن الوكالة لم تتمكن من إعطاء أي تأكيدات بشأن عدم حدوث أي تحريق للمواد النووية، وكل ذلك سلوك غير مسؤول ومتسرع شوهت فيه الحقائق الموضوعية بشكل متعمد. وبناء على ذلك، فعلى أمانة الوكالة أن تتحمل المسؤولية كاملة عن جميع العواقب المترتبة على هذا الاستنتاج الخاطئ والسلوك غير المعقول.

وإذا أحالت أمانة الوكالة قضيتنا النووية إلى مجلس الأمن وواصلت اللجوء إلى الضغط فقط على أساس "الاستنتاج المتسرع" القائل بانقطاع إمكانية قياس قضبان الوقود في وقت لاحق، مع توسيع نطاق جورها وادحيازها، فإننا لن نشعر بعد ذلك بأننا خاضعين بالارتباط غير المعقول لأمانة الوكالة. كما لا يمكننا أن نستمر في العملية المقبلة لأنشطتنا النووية السلمية.

(توقيع) باك يونغ نام
المدير العام
الإدارة العامة للطاقة الذرية
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
بيونغ يانغ

- - - - -